ان مصداق ثبوت الذات لنفسها او الذاتيات نفس تقرر المهية
من دون اعتبار امر زايد فجعله بعينه جعل الذاتيات فعلى راى القايلين
بالجعل البسيط جعل الذات بعينه جعل الثبوت بالذات وعلى راى
القائلين بالجعل المؤلف بثبوت الذاتيات للذات ونفسها لها مجعول
بالعرض فان مصداقه تابع فى المجعولية لمصداق الوجود ولا يمكن ان
يجعل بغير جعل الذات لاصح التخلف بين الذات والذاتى واما اللوازم
فمنها ماهى مجعولة بجعل الذات كالوجود والامكان ونحوهما ومنها ماهى
مقتضى طبيعة الملزوم فهى مجعولة بجعل المستانف لكن الجاعل نفس
طبيعة الملزوم ففى هذا القسم يجب اولا الوجود للملزوم ثم يجب منه
هذه اللوازم هكذا ينبغى ان يفهم ثم الذاتيات واللوازم واجبة بالنظر
الى الذات والملزوم بمعنى انها اذا نسبت الى الذات او الملزوم يمتنع
امتناعا بالذات عدم المجامعة فى الواقع ودليل افق البين لا يلزم منه
غير هذا الوجوب فان عدم انسلاخ لحاظ الذات عن لحاظها لا يوجب
الا وجوبها بالنظر اليها وهذا الوجوب لا ينافيه الحدوث والمجعولية
فتامل فانه دقيق كوجود الواجب على مذهب المتكلمين قال فى الحاشية
اعلم ان الحكماء قالوا ان وجود الواجب عينه والا لكان خارجا عنه عارضا له
لامتناع التركيب فيكون معلولا اذ كل خارج معلول بالضرورة فاما
كنفسه فيلزم تقدمه بالوجود عليه فيكون قبل الوجود موجودا او
لغيره فيكون الواجب محتاجا فى وجوده الى الغير هف وفيما ذكرناه
اشارة الى الجواب بان الوجود عرض لازم وهو لا يعلل اعلم ان الوجود
يطلق ويراد به المعنى المصدرى البديهى التصور وقد يطلق ويراد به

منشئه

منشئه انتزاعه ومصداق ترحله ولا بد له ان يكون موجودا والا فيكون
له منشاء ايض فهو المنشئه حقيقة وقد قال له الوجود الخاص قال الحكماء
انه عين الواجب جل شانه والا لكان خارجا عارضا لامتناع التركيب
وكل عارض محتاج الى معروضه قطعا فيكون ممكنا فلا بد له من علة
فان كان نفس الذات يلزم تقدمها بالوجود علة وان كان غيره فيلزم
احتياجه تعالى الى الغير هف وعلى هذا لا يرد ما اورده المص وان نسبت
قلت بعبارة اخرى الواجب ذاته كافت فى انتزاع الوجود الذى هو بديهى
التصور والا لكان فى اتصافه بوجود محتاجا الى الغير وهو محال فيكون
الوجود الخاص هو نفسه وهذا ايض لا غبار عليه قال الشيخ المقتول هذه
الحجة منقوضة بوجود الممكن اذ لو كان زايدا لكان عارضا له منضما به
ولا بد للمنضم اليه وجود متقدم على المنضم فيلزم كونه موجودا قبل
وجوده والحل ان الوجود عين فى الخارج زايد فى العقل فلا يحتاج الى العلة
ولا يخفى ان هذا الحل غير مترصد لان الكلام فى الوجود الخاص فلا بد من
ان يكون موجودا فى الخارج فان كان عين الذات فلو حصلت فى العقل لكان
ايض عينها اذ الشئ لا يختلف ذهنا وخارجا نعم الوجود المصدرى زايد
فى العقل لكونه اعتبارا عقليا ثم النقض بالممكن تام بل الوجود فيه ايض
عين كما تقدم الاشارة اليه فى اوايل الكتاب فاذن ظهر ان الحكماء
على الحق فى القول بعينه الوجود فى الواجب تعالى وان اخطؤا فى الممكن
بالقول بالزيادة ثم اقام حجة اخرى من عند نفسه وهى ان الوجود
لو كان غير الواجب لكان له مهية كلية ووجود وكل مهية كلية لها
افراد سوى ماهى موجودة وتلك الافراد بالنظر الى نفسه مهيتها

Copyright © King Saud University